جميل مفرح

شركاء أم خصوم؟!

* الإخفاق الذي تواجهه حكومة الوفاق في الوقت الراهن قد يكون له أسبابه ومبرراته كما يطرح البعض من المحللين والمعنيين بالأمر، وقد يكون السبب البيئة السياسية الراهنة والناتجة عن اضطرابات سياسية قوية حملتها محاولة فعل ثوري كان طافحا وطامعا في إيجاد وتحقيق فعل تغييري أهدافه أسمى مما صار ويصير إليه الأمر حاليا، وقد نطرح الكثير من المعوقات والمشكلات التي ربما تكون سببا مؤثرا وقويا في أداء هذا الجهاز أو ذاك أو ربما أداء الحكومة إجمالا، ولكن من المعيب فعلا الاعتماد على هذه المبررات أو تلك بشكل قطعي نهائي وعدم التعامل مع هذه المعوقات أو تلك ومواجهتها ومحاولة بل ومحاولات التغلب عليها من قبل القوى السياسية التي اعتلت المشهد وتولت قيادة البلاد بغرض الخروج من دائرة التشاكل والتأزم اللذين شهدهما وما يزال يشهدهما الوطن..

* إن الإيمان بالمشكلة أمر فرضي ولكنه ليس كافيا بالمرة للتخلص من أية مشكلة وإن كانت صغيرة أو بسيطة بل يحتم الأمر المواجهة الحقيقية للمشكلة أو المشكلات ومحاولة منازلتها والتغلب عليها بشتى الحلول والفرضيات الممكنة، أو محاولة تركيع غير الممكن أو الصعب منها لكن ما يجري في واقع ما نعيشه اليوم خصوصا فيما يتعلق بالحكومة وأجهزتها وأدواتها والأدوار المناطة بها أمر يتنافى أو يتعارض مع ذلك المفترض المطروح والخيارات المناسبة لتجاوز ما تواجهه البلاد من أزمة محدقة ،كل ما استطعنا أن نفعله إزاءها تشظيتها إلى أزمات مصغرة، لا تستطيع أن تنفذ بالوطن والمواطنين مما تواجههم به الحياة من صعوبات وعثرات أوقفت -ومازالت توقف- آلية حياتهم الطبيعية أو المفترضة وليس المثالية.

*لقد تعاملت القوى السياسية المختلفة المتواجدة في المشهد السياسي الحاضر، وبالذات الفاعلة منها والتي تنطوي على رغبات ومطامح بل مطامع سياسية بحتة، بشكل مناف لما كان يفترض منها ومخالف لما كان متوقعا من قبل المجتمع الدولي والرعاة ، ومخيب لما كان يطمح إليه أبناء الوطن.. لقد تعاملت مع المشهد أو الحالة السياسية الراهنة وكأنها مباراة حاسمة أو معركة نزالية يجب التركيز فيها فقط على ما يمكن أن يحققه كل طرف من مكاسب وانتصارات ومن إصابات وهزائم يلحقها بخصومه، الذين في الحقيقة لم يعودوا خصوما كما كانوا في السالف، وإنما أصبحوا شركاء وأعوانا يجب التعاضد بهم والتعاون معهم ما أمكن لتحقيق التجاوز السليم بالوطن من هذه الحفرة الأزماتية المخيفة، وترك الخصومات أو على الأقل إيقافها بشكل مؤقت حتى تثبت هذه القوى مجتمعة أنها بالفعل حريصة على الوطن وعلى مصلحة أكثر من أي شيء سوى ذلك..

* لقد تسابقت هذه القوى بشكل مؤسف على إثبات ماسوى ذلك بتصرفاتها تلك، ما أدى إلى فشل ذريع في إدارة البلاد ما يزال يفرض شخصيته بقوة بالغة لأن تلك القوى ما تزال سائرة في ذلك الغي البالغ..وكان من نتائج ذلك بل على رأس تبعاته ونتائجه أن أدرك الفشل كل مفاصل الدولة تقريبا وكامل تفاصيل المشهد السياسي والإداري والقيادي والتنموي معا.. وهو ما يفرض فكرة إيقاض هذه القوى من ذلك السبات الاقتتالي المريع، الذي من الممكن أن يغدو وبالا ونكالا على الوطن بأكمله، وليس على مصالح سياسية ومكاسب انتصاراتية زائفة لن يحقق منها أي طرف مكسبا أو عائدا حقيقيا، قد يخدمه أو يخدم توجهه، علما أن ضياع وانهيار الدولة ومؤسساتها هو في نفس الوقت انهيار لكل القوى السياسية القائمة، وأنه من المستحيل أن يخرج طرف من الأطراف منتصرا وآخر مهزوما، فالمعركة الآن يفترض ألا تكون بين طرف سياسي وآخر وإنما بين كامل الأطراف من جانب وأزمة أحدقت بالبلاد والعباد من جانب آخر، ثم بعد ذلك وبعد الانفكاك من مخالب وشرور هذه الأزمة، لا شك ستكون هناك المساحات المناسبة والأجواء الموائمة لنشوء تنافس سياسي طبيعي وليس لقيام معارك سياسية تعيد الوطن إلى مربع التأزم والتحارب الشرس على حساب وطن بأكمله وشعب كامل ينتظر منهم الوفير من الخير لا الكثير من الشر!!

محمد العريقي

مشكلة الطرق ليست المطبات فقط

من الأمور الجيدة والغريبة في الوقت نفسه أن تطرح ظاهرة المطبات التي انتشرت في طرق الخطوط الطويلة على اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد السادس من ابريل الحالي بناء على تقرير وزير الأشغال العامة والطرق, الشيء الجيد ان تطرح هذه المشكلة أمام الحكومة لما لها من خطورة على السلامة المرورية وتسير ضحيتها الكثير من الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وعلى الاقتصاد الوطني, كما جاء في التقرير, والشيء الجيد أيضا أن الحكومة تحمست وشكلت لجنة طويلة عريضة من عدد من الجهات المختصة لمناقشة التقرير, يطول هنا ذكرها لكثرة عددها، وصعب أيضا أن نورد تفاصيل الخبر المتعلق بهذه القضية, من حيث المبدأ نثني على الحكومة أن تأخذ الموضوع بهذه الجدية, ولكن العبرة فيما سيسفر من عمل فعلي بالواقع, ومن حيث الغرابة, كأن هذه المشكلة وليدة الشهور الماضية, أو هي نبتة شيطانية تنبهت لها الجهة المختصة بين عشية وضحاها, بينما في حقيقة الأمر هي ظاهرة مزمنة, تضايق منها كل من مر وسافر على تلك الطرق, وكثر التعاطي الإعلامي المسموع والمقروء والمرئي منذ سنوات لهذه القضية, وعلى وجه التحديد من قبل (صحيفة الثورة) في الكثير من التناولات .

وكانت ولا تزال كل المناشدات تتجه للجهات المختصة بضرورة وضع حد لهذه المشكلة الخطيرة, والآن لاشك إنها معقدة لدرجة ان الحكومة تشكل لها هذه اللجنة الطويلة العريضة, بعد أن كانت ولاتزال هذه المطبات سببا في الخسائر البشرية والمادية, والله يعلم كم من التكاليف التي ستر صد لإزالتها, وكم من المشاكل ستبرز مع من وضعوا تلك المطبات ؟؟, وكان الأحرى بالجهات المعنية أن تكون مسؤولة وتجسد النظام والقانون وهيبة الدولة في وقتها, وتتصدى وتعاقب من يلجأ لمثل تلك التصرفات.

وفي كل الأحوال نحن بانتظار ماذا سيكون في الواقع من مخرجات هذه اللجنة .

وبالمناسبة أود أن أشير هنا إلى أن مشكلة الطرق الطويلة في اليمن لا تقتصر على المطبات فقط, فالكثير من الطرق وهي تربط العديد من المحافظات لا يتجاوز عرضها, عرض شارع فرعي أو زقاق في أي مدينة, مع أن طولها يصل إلى مئات الكيلو مترات (خط صنعاء الحديدة نموذج) والآن هناك الكثير من الدراسات لتوسيع هذه الطرق, وتخيلوا كم من النفقات سيكلف ذلك, أو ليس من الضروري أن يتم ذلك من وقت مبكر, لأن هذا التوسع الذي أصبح ضرورياً جدا سيكون مكلفا, ومضنيا عند التنفيذ, ولكنه مهم, وشيء جيد أن يبدأ العمل به في بعض الطرقات وخاصة طريق صنعاء تعز, حاليا ظهرت بوادره من صنعاء إلى ذمار .

المشكلة العويصة في الطرق الطويلة أن الوضع ظل سائبا, ولم تفرض الجهات المعنية حرمة للطريق الذي يمنع فيها إقامة أي بناء لمنشأة عامة أو خاصة على محاذاتها مباشرة, لكن الملاحظ الآن أن الواقع الفعلي العشوائي هو الذي حدد ورسم مسار الطرق فأصبحت المباني والأسواق الشعبية, والتجمعات السكنية تضيق الخناق حول تلك الطرق من كل الجهات ولم يتبق إلا قليل من الأمتار لا تصلح حتى لخط سير باتجاه واحد.

أما عن معايير السلامة المرورية فتفتقد تلك الطرق للكثير منها , الفنيون في مواصفات الطرق الطويلة يعرفون ذلك , ويكفي الإشارة هنا إلى أن الكثير من اللوحات الإرشادية التي كانت تنتشر في الطرق الطويلة التي كانت تنبه للانحدارات والانحناءات الخطيرة , وخطورة التجاوزات وغير ذلك من التنبيهات التي تجعل السائق في يقظة من أمره كلها اختفت .

ولذلك ومادام في الأمر لجان ولفت انتباه نحو الطرق الطويلة لماذا لا يضاف إلى أعمال هذه اللجنة دراسة كل ما يتعلق من المتطلبات اللازمة الفنية وغيرها للوصول إلى تنفيذ طرق بمعايير الجودة التي تجعل السير فيها أكثر أمنا وسلامة, كما هو الحال في الطرق الطويلة في الدول الأخرى التي لاشك أن الكثير من المسؤولين والمختصين عبروا فيها, ويصل عرض بعضها من ستين إلى مائة متر, فأين الاقتداء الايجابي بالآخرين وأين مخرجات العلم والتعليم في هذه المجالات ؟

إياد الموسمي

عصابات أراضي الدولة

فضح الجهات المعنية في الدولة لناهبي الأراضي وكشف ملفهم المبهم ومحاسبتهم مسئولية وطنية تقنعنا بصدق النوايا والإخلاص في العمل الصحيح والسليم لإيقاف جرائم السطو واستعادة ما سبق نهبه من أراضي الدولة والمواطنين المظلومين المغلوب على أمرهم من مراكز قوى دأبت التلاعب بأملاك الوطن والمواطن في مختلف المحافظات .

وتيرة النهب والسطو على الأراضي في محافظة الحديدة نموذجا نشاهده بشكل مقلق ومخيف يجعلنا نتوجس أن يأتي اليوم الذي يعلن فيه سقوط هذه المحافظة في أيادي عصابات النهب والسطو بعد إخراج المواطنين من مساكنهم .

الأمر يبلغ خطورته أيضا في أن تتحول محافظة حيوية تجارية واقتصادية هامة بحجم الحديدة إلى مسرحا خصبا تتكاثر فيه جرائم العصابات والميليشيات المنتشرة هناك بدوافع النهب والاستحواذ على أراضي الدولة والمزارعين البسطاء من أبناء المحافظة .

جميعنا نسمع بتلك الأعمال الطائشة التي افقدها جشعها نعمة العقل وبلغ بها الجنون منتهاه بلغها ذلك للاعتداء على أراضي منشآت و بني تحتية مملوكة لأبناء الشعب اليمني كحرم "مطار الحديدة الدولي" وهي تستغل الظروف الأمنية الهشة وغير المستقرة والتي تتحمل الحكومة وحدها مسئولية هذا الوضع الهش في ضبط المجرمين.

فرق النهب واحدة وإن اختلفت فروعها،هي تتحرك بإيعاز وتوجيه من مكاتب قوى نافذة نهبت عاصمة بكاملها وجعلت أرضها وتلالها في قبضة أيادي البطش والنهب التي تصادر كل أحلام المواطن بالقوة بمخادعة "منشآت عسكرية" أو جمعيات سكنية وهمية فيما الحقيقة الساطعة كسطوع الشمس أن الأرض متلصص عليها قوى النفوذ والتجبر كشفت الأيام لصوصيتها وجرمها وكذلك في بقية محافظات البلاد.

يجر المواطن البسيط ويقوده سؤال بريء عن الجهة المسئولة في حماية أراضي الدولة وما سبب تخليها عن مسئوليتها أمام الله والوطن ،لكنها حالة انتزاع الضمير لدى القائمين على حماية ارض الدولة شاركوا في نكد عيش المواطن اليمني وجعلوه يعيش واقعا محبطا، فحلمه بسكن أو منتزه للترويح عن أطفاله تبخر، والمسئولون منشغلون بعقد صفقاتهم ويسبحون بحمد الناهب.

إيجاد الحلول يتوقف في الإفصاح عن هؤلاء ومن يقف وراءهم كحل أولي لعقد هذا الملف كما ان تحالف مسئول الأراضي مع الوطن وأبنائه البسطاء أحق بتحالفه مع عصابات تلوثت بالحرام لو كانوا يعوا حجم الأمانة التي حملوها .

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

الشعب يريد إسقاط " الجرع" !!

عاش الناس حالة قلق مرعبة حين سمعوا ما تردد عن جرعة جديدة وما ان نفت الحكومة رفع الدعم حتى تنفسوا الصعداء ، وتزامن نفي الحكومة مع تأكيدها على توفر المشتقات النفطية وانها ستقوم بملاحقة المحطات المخالفة.

لم تمض بضعة ايام حتى ازدادت الانطفاءات الكهربائية الى ضعف ما كانت عليه وليس هذا فحسب بل لاحت ازمة بترول في الأفق.

ببديهية المواطن اليمني العادي فإن اصحاب المحطات ليسوا السبب في هذا الانقطاع إذ لا يعقل أن يتوقف اصحاب المحطات عن تزويد الناس بالبترول في العاصمة بعد ايام من تأكيد وتحذير الحكومة وبالتالي فالمسؤول قطعا عن قطع البترول هو الجهة الرسمية التي تزود المحطات.

تفتح صحيفة كبرى خارجية فتقرأ عنوانا ضغوط على الحكومة اليمنية لرفع الدعم مع تقرير طويل مفصل عن ضرورات هذا الرفع ومدى الضغوط الحاصلة من البنك الدولي وغيره من الجهات الدولية.

تفتح مواقع محلية فتقرأ اخبارا عن ضبط ناقلات تهريب ديزل.

بعقلية المواطن اليمني فهم أن كل هذه التوترات المتواترة من الأزمات انما هي مقدمات لما يسمى الجرعة وهي ما يتعوذ من شره كل مواطن يمني والذي يعتقد أن تجريعه بجرعة فوق كل الظروف الصعبة والقاسية التي يتجرعها انما هو اعلان وفاة لجسد مثقل بالمعاناة.

وسواء كانت توقعات الشارع اليمني صحيحة أم لا ؟!وصدقت الحكومة أم لم تصدق في نفيها رفع الدعم ، فإن ثمة نقاط يجب طرحها :

الأولى :أن الجرعة ليست حلا وانما هي مشكلة ولا اعرف لماذا حلولنا كلها مشاكل ولماذا عيون حكوماتنا لا ترى حلولا للأزمات الا بالجرعات.

الثانية : حكاية اقرار الجرعة استجابة للضغوط الدولية يوازيها التراجع عن أي جرعة استجابة للضغوط الشعبية.

الثالثة :اذا كان البنك الدولي والدول الكبرى حريصة على اليمن ومصلحتها والتنمية فيها بإمكانهم دعم اليمن ببناء محطات غازية لتوليد الكهرباء الامر الذي سيمثل حلا سهلا وأمنا يحول دون أي جرعة يدفع ثمنها المواطن البسيط وتزيد الفقراء فقرا.

الرابعة :الشعب يريد اسقاط الجرع من القاموس الحكومي ،لا لرفع الاسعار ،نعم لكل المعالجات الاقتصادية التي لا يدفع ثمنها المواطن البسيط ، نعم للرحمة والرفق والاحساس بمعاناة الشعب وعدم قدرته على تحمل المزيد من الجرع وارتفاع الاسعار.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388